

Distr.: General
16 October 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثمانون

الجمعية العامة
الدورة الثمانون

البنود 14 و 31 و 71 و 76 و 81 و 83 و 107 و 109
من جدول الأعمال
ثقافة السلام

منع نشوب النزاعات المسلحة

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً

الجرائم ضد الإنسانية

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور
المنظمة

منع الجريمة والعدالة الجنائية

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان 15 تشرين الأول/أكتوبر 2025 موجهتان إلى الأمين العام
والى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة

أجدني مضطراً إلى مخاطبتكم من أجل التنديد بتزايد نسق الأعمال العدائية والأعمال العدوانية التي
ترتكبها إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية، والتي تشكل
تطوراً خطيراً يهدّد الاستقرار والأمن والسلام لا لبلدي فحسب، بل أيضاً لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر
الكاربيبي وللمجتمع الدولي برمته.

فبالأمس، الموافق ليوم 14 تشرين الأول/أكتوبر 2025، نفّذت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
جولةً أخرى من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء ضد مدنيين كانوا على متن قارب صغير كان راسياً في
عرض البحر الكاريبي، على بعد أميال قليلة من الساحل الفنزويلي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وجاءت آخر التقارير العامة وتقارير وسائل الإعلام لتفيد بأن من بين الضحايا صيادين متواضعين، من مواطني جمهورية ترينيداد وتوباغو. وقد ذكر أقاربهما بأن القتيلين كانا يعملان في أنشطة الصيد⁽¹⁾.

وهذا العمل هو فصل آخر من فصول تصعيد الولايات المتحدة للضربات التي تُنفذها منذ سبتمبر/أيلول على مراكب مدنية عابرة للمياه الدولية في البحر الكاريبي، والتي أسفرت حتى الآن عن خمس هجمات قاتلة وعن سقوط 27 قتيلاً.

ولا بد لنا، في هذا الصدد، من أن نؤكد على أن البعض من الضحايا قد تم التعرف عليهم من قبل السلطات ومن قبل الأقارب الموجودين في اثنين من البلدان المجاورة لفنزويلا، هما جمهورية كولومبيا وجمهورية ترينيداد وتوباغو. وبالتالي، فإن المؤشرات تدل كلها على أن هذه الجريمة هي جريمة دولية تؤثر على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برمتها.

والهجمات الأخيرة في البحر الكاريبي تشكل نقطة توتر شديد بالنسبة للسلام والاستقرار في فنزويلا، وذلك بالنظر إلى التصريحات الأخيرة التي أدلى بها الرئيس دونالد ترامب وكشف فيها أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تدرس توجيه ضربات "برية" مسلحة، وهو أمر يتعارض بوضوح مع أحكام المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة من الدول، أو استخدامها على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

وينضاف إلى هذا الوضع المقلق ما ورد في صحيفة نيويورك تايمز من أن البيت الأبيض قد اتخذ قراراً يقضي بأن "تأذن إدارة ترامب سرّاً لوكالة الاستخبارات المركزية بتنفيذ عمل سري في فنزويلا (...). وهذا التقيؤ الجديد سوف يسمح للوكالة بأن تقوم بعمليات فتاكة في فنزويلا وتنفذ مجموعة من العمليات داخل منطقة البحر الكاريبي"⁽²⁾.

وقد ذكر رئيس الدولة والحكومة الأمريكية، عندما سألتها الصحافة عما إذا كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد أذن لها باغتيال رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، نيكولاس مادورو مورو، أنه لن يجيب على هذا السؤال⁽³⁾.

والمعروف على نطاق واسع، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذا في مناطق أخرى من العالم، أن وكالة الاستخبارات المركزية لديها سجل أسود من العمليات السرية الهادفة إلى زعزعة الاستقرار، والتخريب، ومكافحة حركات التمرد، والتخطيط للانقلابات وعمليات اغتيال رؤساء الدول والحكومات، وذلك بهدف إقامة أنظمة سياسية خاضعة لمصالح الولايات المتحدة. وهذه التصرفات هي جميعاً بمثابة انتهاك لحق الشعوب في تقرير نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بحرية، وفي المحافظة على علاقاتها الدولية دون أي نوع من أنواع التدخل الأجنبي أو التخريب أو الإكراه أو الوصاية أو التهديد.

(1) انظر: www.cnc3.co.tt/2-trinis-killed-in-las-cuevas-families-condemn-latest-bombings-off-venezuela
deny-dead-fishermen-were-involved-in-drug-trafficking

(2) انظر: www.nytimes.com/2025/10/15/us/politics/trump-covert-cia-action-venezuela.html

(3) انظر: www.youtube.com/live/f1M57bKXIKU?si=zbR5vIIj5VTFUDS

وجميع هذه الإجراءات هي تصعيد من ثلاثة وجوه على الأقل لأنها تشكل:

- عملية دعائية كبرى لقرع طبول الحرب
- تصعيدا عسكريا
- عملية استطلاعية سرية لديها تفويض بالقتل وسعي إلى إحداث انقلاب داخل جمهورية فنزويلا البوليفارية

وعلى ضوء ما تقدم من المعلومات التي يدركها الجميع ولا يجادل فيها أحد، لا حاجة إلى كشف الغرض من سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية العدوانية والتدخلية تجاه بلدنا؛ فأعلى سلطة في تلك الحكومة قد صرّحت بهذا الغرض علنا.

لذلك طلبنا، باسم شعب وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى مجلس الأمن أن يبذل مساعيه الحميدة ويقوم، تمشيا مع نص وروح المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما يلي:

1 - التحقيق في سلسلة الاغتيالات التي دأبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ارتكابها في منطقتنا، وإثبات طبيعتها غير القانونية؛

2 - تأكيد التهديد الذي تشكّله هذه الأعمال غير القانونية، ومنها الإعدامات خارج نطاق القضاء، على الحفاظ على مركز منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي باعتبارها منطقة سلام؛ والتحشيد الذي تقوم به القوات العسكرية الأمريكية قبالة الساحل الفنزويلي؛ وقرع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لطبول الحرب على الدولة الفنزويلية؛ والعمليات السرية التي تنفذها وكالة الاستخبارات المركزية من أجل القيام باغتيالات سياسية داخل فنزويلا والمنطقة ككل؛

3 - إصدار بيان يؤكد من جديد مبدأ الاحترام غير المشروط لسيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، بمن فيها جمهورية فنزويلا البوليفارية، واعتبار هذا المبدأ أساسا لا غنى عنه من أجل الاستمرار في صون السلام والأمن الدوليين.

وختاما، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 14 و 31 و 71 و 76 و 81 و 83 و 107 و 109 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) صمويل رينالدو مونكادا أكوستا

السفير والممثل الدائم

لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة